دور المجتمع المدني في التحول الديمقراطي في تونس.

The Role of Civil Society in Democratic Transition in Tunisia.

أمير وحشي
جامعة بسكرة، الجزائر، amir_ouahchi@hotmail.com
عمر فرحاتي
جامعة الوادي، الجزائر، dr.ferhatiomar@gmail.com

تاريخ الإرسال: 2020/03/08 **تاريخ القبول:** 2020/06/18 **تاريخ النشر:** 2020/01/01

ملخص:

يهدف هذا المقال إلى إبراز العلاقة الترابطية بين المجتمع المدني والتحول الديمقراطي بالتركيز على النموذج التونسي كنموذج ناجح في دول الوطن العربي خلال عملية التحول الديمقراطي، كما يحاول الإجابة على السؤال المركزي: كيف يساهم المجتمع المدني التونسي في التحول الديمقراطي لتونس في ظل الربيع العربي؟ ، تخلص هذه الدراسة ، إلى أن تجربة التحول الديموقراطي بدأتها الفئات المهمشة من الناحية الاجتماعية والمجالية، وأطرتها في مرحلة لاحقة منظمات المجتمع المدني التي تمتلك خبرات طويلة في النضال السياسي. منظمات المجتمع المدني أثرت في سياق التحول الديموقراطي وتأثرت به من حيث أنه فسح المجال للزيادة عددها ولعبها دورا أكثر محورية ، غير أن هناك العديد من العوائق التي لا تزال تعوق عمل المجتمع المدني في تونس.

الكلمات المفتاحية: *تونس؛ التحول الديمقراطي؛ المجتمع المدني؛ الحوار الوطني؛ الحركات الاحتجاجية.*

Abstract:

This paper aims to highlight the interconnected relationship between civil society and democratic transition by focusing on the Tunisian model as a successful one in the Arab world countries during the process of democratic transition, by trying to answer the central question: how does Tunisian civil society contribute to the democratic transition of Tunisia in light of the Arab Spring?, This study concludes that the experiment of democratic transition was initiated by the socially and domestically marginalized groups, and was framed at a later stage by civil society organizations that have long experience in political militancy. Civil society organizations had an influence of and on the democratic transition since the latter allowed to increase their number and play a more pivotal role, there are however many obstacles that still block the work of civil society in Tunisia.

Keywords: *Tunisia; democratic transition; civil society; national dialogue; protest movements.*

* **المؤلف المرسل: أمير وحشي، amir_ouahchi@hotmail.com**

مقدمة:

يعتبر المجتمع المدني إحدى أبرز ظواهر الحياة السياسية وأهم مقوماتها. بالرغم أن في نشأته إفراز لحركية تعيشها المجتمعات التي عرفت تلك التجارب، إلا أن الدولة نادرا ما تعترف بشرعيته باعتباره "تعبيرات اجتماعية". وفي حال ما اعترفت فذلك نتيجة نضال مرير وتضحيات جسيمة قدمها المجتمع المدني.

تبرهن التطورات الراهنة على أهمية المجتمع المدني كآلية لتحقيق المشاركة وتعبئة المواطنين وتأكيد حقوقهم بالإضافة إلى المساهمة في عمليات الإصلاح والتحديث السياسي. كما ظهر دوره كفاعل أساسي قائم على إعادة ترتيب الأدوار بين الدولة والمجتمع المدني من خلال إرساء وتكريس قيم التحول الديمقراطي من المشاركة المجتمعية ومبادئ الديمقراطية.

إن المتتبع للحياة السياسية في تونس منذ 2010، وما شهدته من حركات احتجاجية لم يسبق لها مثيل منذ حصول البلاد على استقلالها. حيث دخل النظام السياسي منعطفا حاسما في مواجهة المد الاحتجاجي الصاعد المتسم في بدايته بالعمل خارج الأطر الحزبية والمؤسسية المتعارف عليها (من نقابات، اتحادات وجمعيات)، إذ قام بها الشباب الجامعي العاطل عن العمل وغير المؤطر سياسيا. نجحت تلك الحركات في التوسع واختراق معظم القطاعات ولم تقتصر مطالبها على حقوق التوظيف وإنما تطورت لتشمل الانفتاح السياسي والإعلامي وكذلك تحقيق العدالة الاجتماعية لتصل إلى إسقاط النظام.

انطلاقا مما سبق ستحاول هذه الدراسة تقديم إطارا مفاهيميا للمجتمع المدني والتحول الديمقراطي والعلاقة التفاعلية بينهما، وكذا الدور الذي يقوم به في دعم التحول الديمقراطي كمفهوم ذا مقاربات سيتحدد في إطارها تصور نموذج مجتمع مدني تونسي متطور وفعال. من خلال الإجابة عن الإشكالية التالية: **كيف يساهم المجتمع المدني التونسي في التحول الديمقراطي لتونس؟**

1/ الإطار المفاهيمي للمجتمع المدني والتحول الديمقراطي :

سنتناول في هذا المحور الإطار المفاهيمي لكل من متغيري الدراسة قصد إزالة الغموض عنهما لتوضيح العلاقة الترابطية التي تجمعهما.

1/1/ الإطار المفاهيمي للمجتمع المدني

بدأ المفكرون الأوائل في تطوير تعريف المجتمع المدني. حيث يرى كل من هوبز ولوك أن الدولة تكمن في المجتمع المدني. أما مونتيسكيو وتوكفيلفيلكون يعتبران أن المجتمع المدني موجود جزئيا في معارضة الدولة كنوع من التدقيق لسلطة الدولة(Boose 2012,p.30).

في حين أن قائمة الأدبيات تناقش أدق نقاط تعريف المجتمع المدني وهو ما شهدته نهاية القرن السابع عشر وبداية القرن الثامن عشر في أوربا في محاولات غير منتهية لضبط دلالة المجتمع المدني كمفهوم ظل يتسع ويضيق حسب الحقب والسياقات تارة، وتكامل مفاهيمه تتناقض تارة أخرى (مباركية 2016، ص11). ليعبر بروزه عن رغبة الفكر في أوربا للتخلص من تأثيرات العصور الوسطى التي عرفت سيطرة الدين والكنيسة والتخلي عن "النظام القديم" حسب الأدبيات السياسية الغربية والدعوة لنظام جديد يعتمد على أسس مغايرة تماما (زياني 2007، ص 89).

تعددت المدارس الفكرية التي أسهمت في صياغة وبلورة مفهوم المجتمع المدني، إلا أنها لم تتفق على توصيف واحد له (أبو حلاوة 1999، ص 19). فرغم قدم معناه كفكرة، إلا أن تحديد تاريخ ظهوره كمصطلح شكل صعوبة أمام الباحثين. إذ يعبر عن العلاقة بين الفرد والمجتمع من جهة والدولة من جهة أخرى، حيث نجد أن **موسوعة الفلسفة والعلوم الاجتماعية** لم يرد فيها مصطلح "civil society" وإن ظهرت كلمة "civil" لتعبر عن معان أخرى. أما **معجم تاريخ الأفكار** فقد حمل مصطلح" civil disobédience" معنى العصيان المدني أو المقاومة الحضارية للمواطنين المسلوبين حقوقهم. مما يعني أن مصطلح المجتمع المدني يعد حديثا على المستوى المفاهيمي (بلعيور 2006، ص 50).

من أكثر التعريفات شيوعا للمفهوم عربيا، تعريف **سعد الدين إبراهيم** الذي عرف المجتمع المدني بأنه: " مجموع التنظيمات التي تنشأ بالإرادة الحرة لأعضائها، وتملأ المجال العام بين الأسرة والسوق والدولة بهدف خدمة مصلحة أو قضية أو التعبير عن مشاعر مشتركة بشكل رسمي حيث يتم احترام حق الآخرين لفعل نفس الشيء" (إبراهيم 2001، ص10). وهو التعريف الذي سيتم اعتماده في هذه الدراسة.

2/1/التحول الديمقراطي

من الأدبيات التي راج استخدامها في الأوساط السياسية والأكاديمية هي التحول الديمقراطي أو عملية التحول عن النظم السلطوية نحو النظم الديمقراطية التي تباينت التفسيرات حول درجة حدوثها وشروط قيامها (كريبش 2008 ، ص32). شأنها في ذلك شأن مختلف المصطلحات السياسية الأخرى التي عادة ما تستخدم مجموعة متنوعة من الكلمات أو المعاني دون تقديم تعريف محدد لها. فرغم الاهتمام المتزايد بهذا المفهوم فإن الاتساع والشمول التي يتسم بها هذا المفهوم تجعل من الصعب بمكان إعطاء تعريف إجراء له. (ميتكس 1999، ص 135).

يقصد بالتحول الديمقراطي في الدلالة اللفظية المرحلة الانتقالية بين نظام غير ديمقراطي ونظام ديمقراطي، (حسنين 2004، ص295). أي التحول من نظام حكم سلطوي إلى نظام حكم يعتمد على الاختيار الشعبي، والمؤسسات السياسية الشرعية وشفافية الانتخابات كبديل لحكم الفرد وانتهاك القوانين والدستور. ما يقتضي عدة خطوات أو سياسات تؤكد هذا التحول أهمها:

-احترام الدستور وسيادة القانون.
-وجود مجلس تشريعي منتخبا انتخابا حرا ونزيها.
-استقلال القضاء وحرية الصحافة والإعلام.
-التعددية الحزبية واحترام الحقوق (كريبش 2008، ص 32).

وللتحول الديموقراطي العديد من الأنماط والمسارات التي يمكن أن نوجزها فيما يلي:

أ -التحول من أعلى: يتم هذا التحول في النظام نحو الديمقراطية من قبل قادة النظام أنفسهم حيث يقومون بدور حاسم في إجراء هذا التحول وإنهاء النظام غير الديمقراطي (كريبش 2008، ص 38).

ب-التحول من خلال التفاوض: يحدث هذا التحول عبر مسار التفاوض عندما ينخرط النظام السلطوي في حوار مثمر مع القوى السياسية والاجتماعية المختلفة، وذلك رغبة في وضع أسس لإنهاء النظام السلطوي وإقامة نظام ديمقراطي بديل. (بلقيس 2004، ص 96).

ج - الانتقال من الأسفل: وتقوده المعارضة الداخلية شرط أن تكون موحدة ومتماسكة وتمتلك القدرة التنظيمية والسياسية والتعبوية لقيادة العصيان المدني ضد النظام التسلطي، مما يضطره لتقديم تنازلات ضرورية متعلقة بالحريات السياسية، والديمقراطية التشاركية للشعب مثلما حصل في الفليبين، وأندونسيا، والمكسيك.

د-الانتقال الديمقراطي من خلال التدخل العسكري الأجنبي: في هذا النمط يلعب العامل الخارجي الدور الأساس في عملية التحول الديموقراطي، وتنجم غالبا عن الممارسات القمعية التي يمارسها النظام ضد شعبه المُطالب بالتحول الديموقراطي ، وهو ما يؤدي إلى تدخل أجنبي باسم الدفاع عن حقوق الإنسان (التدخل الإنساني) ، وقد يشكل هذا التدخل لبنة لعملية تغير ديموقراطي (عياش 2016).

رغم تعدد أنماط التحول الديمقراطي ورغم تميزها بالتعقد وتعدد المراحل إلا أنها واقعيا قد يتداخل أكثر من مسار من المسارات السابقة لإحداث عملية التحول الديمقراطي أو البدء فيها.

3/1/ المجتمع المدني والتحول الديمقراطي والعلاقة بينهما.

تمت مناقشة هذا الموضوع من خلال ورشة علمية حول **"تبادل خبرات منظمات المجتمع المدني في العالم العربي"** المنعقد في نواكشوط يومي في 13 و14 أفريل 2013 بالتعاون بين المركز المغاربي للدراسات الإستراتيجية وشبكة الديمقراطيين في العالم العربي " NDAW" الذي تم فيها التركيز على الدور المحوري للمجتمع المدني باعتباره شريك فعال في تحقيق الأهداف الإستراتيجية للتغيير والإصلاح ليتموقع ضمن ثلاث أدوار: الأولى باعتباره جزء من الدولة، والثانية شريك لها وأخيرا مساعد فعال للحكومة (ولد إبراهيم 2013) .

تختلف علاقة المجتمع المدني بالتحول الديمقراطي انطلاقا من علاقته بالدولة. وهو ما يؤكد على دوره في تغيير النظم إلى الديمقراطية، ليس فقط في الفترة الانتقالية ذاتها للديمقراطية ولكن أيضا على قدم المساواة لعمليات لاحقة من الدمج الديمقراطي (Lipinski 2007) من خلال حصر هذه العلاقة في ثلاث أنماط.

النمط الأول: الدولة في مقابل المجتمع المدني: تتسم علاقة المجتمع المدني الذي يحكمه مبدأ المشاركة الطوعية بالدولة الأوتوقراطية التي تركز على شرعية سلطة الإكراه بالعدائية تتميز هذه العلاقة بقصر مداها الزمني (Forbrig 2003, p.1)، ويتسم بفترة انحدار وانحطاط الدولة الأوتوقراطية. كما يمهد الوضع لنشأة وولادة الدولة الديمقراطية، حيث يركز المجتمع المدني على حشد الجماهير القادرة على تنظيم ذاتها في حركة اجتماعية تهدف إلى استعادة الفضاء العام الذي انتزعته وسيطرت عليه الدولة الأوتوقراطية (البكوري 2016). ويقوم بعملية ضغط متنامي من أجل تحسين نظم الحكم وتأكيد احترام حقوق الإنسان إذ تكون بذلك مساهمته نوعية في ديناميكية التغيير السياسي والاجتماعي (وليد إبراهيم 2013).

النمط الثاني: المجتمع المدني يكمل الدولة: تتسم هذه العلاقة بالتعاون والتكامل (البكوري 2016). حيث يحقق المجتمع المدني المنافع في المساحات التي قصرت الدولة عن إيجاد فاعلية لها فيها أو كانت تفتقر فيها إلى عنصر الكفاءة (البكوري 2016)، وهو ما يعطي للمجتمع سلطة قوية ومؤثرة مقابل سلطة الدولة. الأمر الذي يحول دون تسلطها واستبدادها (محمود 2013، ص216).

النمط الثالث: الدولة تكمل المجتمع المدني: في هذه المرحلة يصبح دور المجتمع المدني أقوى من دور الدولة إذ تكتفي حينها بدور المراقب فقط **بالتزامن مع** عملية تطوير أنماط وأشكال مؤسساتية لمختلف القوى الاجتماعية

والمبادرات المدنية على المستوى المتوسط (Lipinski 2007). وكنتيجة يعتبر المجتمع المدني من أهم الشروط للديمقراطية السياسية والاجتماعية في عملية تحول الدولة من الأوتوقراطية إلى الديمقراطية.

2/ المجتمع المدني التونسي كفاعل في التحول الديمقراطي في تونس:

يتفق كل المهتمين ودارسي الثورة التونسية التي انفجرت في 17 ديسمبر 2010 وانتهت برحيل الرئيس التونسي السابق "زين العابدين بن علي"، أنها لم تتخذ إشارة رمزية تميل إلى انتماء اجتماعي أو أيديولوجي. حيث كانت ثورة دون قيادة سياسية موجهة. كما اختلفت الآراء فمنها من يتبنى فكرة مفادها أن منظمات المجتمع المدني قد فاجأها الحدث، وأخرى تتبنى طرح أن منظمات المجتمع المدني هي من المكونات العريقة التي ساهمت بطريقة أو بأخرى في اندلاع الثور التونسية (مجموعة مؤلفين 2012، ص183). وهذا ما سنعرفه من خلال تسليط الضوء على دور المجتمع المدني التونسي في بناء الدول الوطني نحو دعم التحول الديمقراطي قبل، أثناء وبعد الثورة.

1/2/ دور المجتمع المدني التونسي قبل الثورة:

يعتبر المجتمع المدني التونسي من أقدم المجتمعات المدنية على مستوى الدول العربية، واحتل موقعا مميزا في تاريخ تونس المعاصر بين سنتي 1924 و1952 على كل المستويات إذ اكتسح المجالين السياسي والاجتماعي واهتم بالعامل الاقتصادي كما ساهم في إثراء الفكر التونسي. تمثل سنة 1924 تأسيس جامعة العموم العمالة التونسية انطلاقة مبكرة للتنظيم النقابي التونسي المستقل عن التنظيمات النقابية الأجنبية (مجموعة مؤلفين 2005، ص 127).

عانت منظمات المجتمع المدني في تونس الضعف بسبب تدني مواردها وارتباطها بالدولة. فظاهر شراكتها مع الدولة تشمل التنسيق حول إدماج الفئات الاجتماعية الهشة وطلبة المدارس في عملية التنمية بالإضافة إلى تنمية الوعي لدى الشباب بالقضايا الصحية والاجتماعية، (السنوسي 2017) غير أن هذا كان مطية لفرض رقابة مشددة عليها، وفي بعض الأحيان استخدمت لتلميع صورة النظام السياسي. (القلعي 2017، ص 162)

بإصدار القانون عدد 154 المؤرخ في 7 نوفمبر 1959 المتعلقّ بالجمعيات، دخلت المجتمع المدني في تونس مرحلة جديدة من التضييق عليها من ناحية حرية تأسيس الجمعيات والحصول عل الاعتماد، حيث أسندت العملية إلى وزير الداخليةّ ومنحت له صلاحيات تقديرية واسعة لقبول أو رفض مطلب التأسيس (القلعي 2017، ص 162). أما في مرحلة الرئيس السابق زين العابدين بن علي، الذي حاول تقديم صورة مشرقة عن نظامه وعن النجاحات الاقتصادية والسياسية الكبيرة التي حققها ، ما جعل تونس لسنوات توصف بأنها واحدة من الواحات القليلة للتحديث في العالم العربي ، فقد حاول أن يعطي مجالا ضيقا لعمل تلك المنظمات وهذا ضمن إستراتيجية "**المرونة الاستبدادية**" التي تشير إلى "**الصمود الاستبدادي**" وهي الطريقة التي توافق بين احتياجات المجتمع الدولي من أجل "الدمقرطة والديمقراطية"، واستمرار النظام.

وقد كانت منظمات المجتمع المدني تتمركز جغرافيا في العاصمة تونس أو المدن الساحلية بصفاقس وسوسة لضمان عملها ضمن أطر الرقابة الحكومية (Dean 2013,p.9)، وفي هذه المرحلة اصطدم نظام الحكم ببعض الجمعيات في مقدمتها الرابطة التونسية للدفاع عن حقوق الإنسان، والتي بفضلها أدخلت تعديلات على

قانون الجمعيات والمنظمات ذات الطابع الحقوقي عام 1992(النبراوي وآخرون 2009 ، ص73)، من الملاحظ أن أغلب منظمات المجتمع المدني لم يكن لها دور مؤثر في تحقيق عمليات الإصلاح السياسي والديمقراطي قبل الثورة عام 2010 (بشارة 2012، ص 151) ، رغم أن تطور عددها بين 1990 و 2010 بقيمة 190جمعية كل سنة إلا أن عدد الجمعيات النشطة في مجال حقوق الإنسان والتنمية لم يتعد 1% من مجمل الجمعيات المسجلة، حيث انفردت عشر منها عل الأكثر في مواجهة مباشرة مع السلطة (القلعي 2017، ص 165). ما جعل حركية باقي الجمعيات ينحصر دورها بشكل عام على تلميع شكل النظام خاصة في عهد الرئيس زين العابدين بن علي أمام المجتمع الدولي (بشارة 2012، ص 151).

2/2/ المجتمع المدني التونسي أثناء الثورة

عانى الشعب التونسي لأكثر من عقدين في ظل الفساد، القمع وإساءة و سياسة بن علي الاقتصادية الفاشلة والتي قامت على السياحة كصناعة "ما بعد كولونيالية" تقوم بالأساس على الخدمات الفندقية دون أن تعكس الموروث الثقافي والحضاري التونسي ، بالإضافة إلى تكريس العدالة اللا مجالية من خلال حصر التنمية في المناطق الساحلية والمدن الكبرى، وقد فاقمت الأزمة المالية العالمية 2008 من المشاكل الاقتصادية لتونس، وأدت في مجملها إلى سحق الطبقة المتوسطة وزيادة معدلات الفقر، وهو ما شكل الشرارة الأولى لمجموعة من الاحتجاجات بين سنتي 2008 - 2010، لتبلغ ذروتها في 17 ديسمبر2010. بعد أن أقدم الشاب محمد البوعزيزي على إحراق نفسه ، نتيجة مضايقات تعرض لها من قبل الشرطة ، وهو ما شكل صورة رمزية عن المظالم التي يتعرض لها الشعب التونسي ، خاصة الطبقات المهمشة ، وشكل بالنتيجة الشرار الأولى للثورة التونسية ، والملفت للنظر أن هذه الثورة بدأتها الطبقة المهمشة دون أي غطاء سياسي أو أيديولوجي ، وصبت مجمل مطالب هذه الإحتجاجات في تحسين الشروط السوسيو إقتصادية لهذه الفئة (Baker 2015, p38-39) انتشرت شرارة هذه الاحتجاجات في الغرب وجنوب تونس. لتصل في غضون أيام إلى العاصمة والمناطق الشمالية الأكثر ثراء.، ونتيجة تعنت النظام تحولت المطالب إلى مطالب سياسية وبات رأس النظام هو هدف تلك التظاهرات التي اجتمعت أمام وزارة الداخلية، مطالبة بإسقاط النظام.(Wohlfeld, 2014, p10- 11)

تم تأطير الانتفاضة التونسية من قبل الناشطين الحقوقيين وخريجي الجامعات العاطلين عن العمل، ولكن مدعومة من قبل منظمات المجتمع المدني الذين اعتمدوا على الخبرة المتراكمة لعقود من العمل الجماعي في تونس وتحالف المتظاهرين الشباب الإبداعي والناشطين من ذوي الخبرة. شارك فيها كل من نقابة العمال(UGTT)، نقابة المحامين الوطنية التونسية (ONAT)، الرابطة التونسية لحقوق الإنسان(LTDH)، الجمعية التونسية للنساء الديمقراطيات (ATFD)، والنقابة الوطنية الصحفي التونسي (SNJT). هذه المنظمات دعمت الثورة من خلال تعبئة أعضائها في جميع أنحاء البلاد، مما أذى إلى زيادة جذوة الحركات الاحتجاجية لتصل إلى العاصمة وتشهد "إشراك المثقفين العامين والطبقة الاجتماعية والطبقة الوسطى نشطاء سياسيون، بما في ذلك نقابة المعلمين في المدارس الابتدائية والثانوية نقابة معلمي المدارس (SNES) واتحاد عمال الصحة واتحاد عمال البريد كانوا جميع مؤيدي الثورة في وقت مبكر. حتى تم الإبلاغ عن SNES لنقلها بوعزيزي إلى المستشفى لتلقي العلاج بعد حرق نفسه.

قيادة الاتحاد العام التونسي للشغل في البداية أرادت أن تبقى خارج الصراع وتعمل كوسيط بين النظام والمتظاهرين، ولكن التخلي عن موقف محايد عند الفصول المحلية والإقليمية من للاتحاد (التي انضمت إلى المحتجين) أقنعت القيادة الوطنية بالانضمام إلى الدعم.

لم يلعب الإسلاميون في البداية دورًا كبيرًا في الانتفاضة، ولم ينضموا إلا في الأيام القليلة الماضية قبل رحيل بن علي.. في 11 يناير 2011 دعا الاتحاد التونسي للشغل إلى القيام بمسيرات سلمية في جميع أنحاء البلاد، تليها سلسلة من الإضرابات الوطنية. منها إضراب العمال في 14 يناير، الذي جلب مئات الآلاف من التونسيين إلى الشارع. الذي كان بمثابة الحدث الأخير الذي أدى إلى مغادرة بن علي في نفس اليوم (Baker 2015, p38-39)

3/2/ دور المجتمع المدني بعد الثورة:

ارتفع عدد الجمعيات التونسية بشكل كبير من 9969 جمعية سنة2010 ، إلى 12111 سنة2011 ، ثم إلى14966 سنة 2012 (القلعي 2017، ص 165) بفضل قانون المجتمع المدني حيث أصبحت للأقاليم الدّاخلية في الشمال الغربي والوسط الغربي وفي الجنوب جمعياتها التي انضمّ إليها جيل جديد من الشّباب طارحة جملة من القضايا الشائكة التي تجعل من المجتمع المدني شريكا فعالا في التغيير الاجتماعي (Schäfer 2015, p3-4) .

تنوّعت مجالات التدّخّل لهذا النسّيج النّاشئ. فظهرت نقابات جديدة تكريسا للتعّدّد النقابي حيث أحدثت نقابة للقضاة وعشرات من الجمعيات تشتغل في دعم قدرات الشباب وتعزيز الوعي السياسي لدى فئة كانت عازفة تماما على الانخراط في الحراك المدني، وأخرى تهتم بمسائل الدّيمقراطية والحوكمة والمشاركة والشفافية ومحاربة الفساد...ومن بين هذه المنظمات النشّطة " المنتدى التونسي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية "الذي ركّز نشاطه حول الحقّ في الشغل والحقوق البيئية وقضايا الهجرة (القلعي 2017، ص 175) .

اعتمد المجتمع المدني التونسي في الأساس على استراتيجيتين للتأثير على صنع السياسة في المرحلة الانتقالية. حيث عمل ممثلو المجتمع المدني مباشرة مع المشرعين في عملية صياغة الدستور بالتفاوض مع الأحزاب السياسية، كما شجعت عناصر متنوعة من المجتمع المدني التونسي العمل العام. و هو ما مكن المجموعة الواسعة من الجهات الفاعلة التي تشكل المجتمع المدني التونسي من التأثير على عملية صياغة الدستور والحفاظ على الأهداف الأصلية للثورة .(Baker 2015, p.43-42)

فقد طالبت بادئ الأمر بإسقاط الحكومة المؤقتة التي تمكن فيها الرئيس المؤقت " فؤاد المبزع" رئيس البرلمان في النظام السابق، والمخول دستوريا بتولي منصب الرئاسة في حالة الشغور النهائي للمنصب حسب المادة 57، من ضمان تصويت المجلس النيابي على قانون يجيز له إقرار مراسيم تشريعية، وذلك بموجب المادة 28 من الدستور ، كما تشكلت حكومة انتقالية برئاسة " محمد الغنوشي "ضمت وجوه من النظام السابق وأخرى من المعارضة ، أمثال " أحمد نجيب الشابي " عن الحزب التقدمي الديمقراطي الذي استبدل اسمه لاحقا بالحزب الجمهوري ، و"أحمد إبراهيم " عن حركة التجديد التي أصبحت تحت تسمية حزب المسار الديمقراطيين و"مصطفى بن جعفر" عن حزب التكتل من أجل العمل والحريات. كونها تمثل استمرارية للنظام السابق (المديني 2013، ص312). وبهذه الروح فإن السلطة العليا تم إنشاؤها. حيث توسعت تدريجيا لتشمل

155 عضوا، بما في ذلك جميع الرجال والنساء الذين قادوا ATFD وLTDH، فضلا عن الممثلين المجتمع المدني الإسلامي.

لتتكون بذلك السلطة العليا من اثني عشر حزباً، و حوالي عشرين جمعية، بما في ذلك مجموعات المحامين، و الاتحاد العام التونسي للشغل والشخصيات الوطنية البارزة. لم يكن يسترشد بأي برنامج أو أي تشكيل سياسي رغم أن المراحل الأولى من مراجعة الدستور التونسي كانت مفتقرة للمشاورات والشفافية حسب جيسون غلوك، كبير مسؤولي الشؤون السياسية في الأمم المتحدة وميشيل براندت، مؤسس ومدير برنامج صنع الدستور من أجل السلام. إلا أن المرسوم التشريعي الذي أنشأ أول سلطة عليا مستقلة للانتخابات، وتنظيم أول انتخابات حرة ومفتوحة في تونس كان قاعدة للقوانين المتعلقة بتنظيم الجمعيات والأحزاب السياسية وحرية الصحافة ووسائل الإعلام والتي خلقت أول سلطة تنظيمية مستقلة للقطاع (INRIC). لتزدهر إثر ذلك حرية التعبير. لتنشأ ستة قنوات تلفزيونية جديدة واثني عشر محطات إذاعية جديدة. واعتبارا من 24 سبتمبر 2011، تم ضمان الحرية الكاملة لتشكيل الجمعيات وكانت الجمعيات مجانية لتمويل نفسها كما يرونه مناسبا (Belhassen 2009, p.4)

أجبر أعضاء الحكومة المؤقتة على الاستقالة في 02 مارس 2011 بداية بالوزير الأول " محمد الغنوشي"وتبعه مجموعة أخرى من الوزراء بفعل الضغط الجماهيري، وحلت محلها الحكومة المؤقتة الثانية برئاسة " الباجي قائد السبسي" وهي تعتبر مرحلة انتقالية ثانية من بداية التحول الديمقراطي، حيث حققت الثورة التونسية انتصارا جديدا بتمكنها من الحصول على قرار نهائي من القضاء التونسي يوم 09 مارس 2011 بحل حزب " التجمع الدستوري الديمقراطي "كما تم إلغاء إدارة أمن الدولة (المديني 2013، ص313)

لتنتهي فترة السلطة العليا رسميا مع أول انتخابات حرة في تاريخ تونس، عقدت في 23 أكتوبر 2011 من قبل الهيئة المستقلة للانتخابات، وكان الستة عشر عضوا في تلك السلطة المستقلة فضلا عن فروعها الإقليمية جميعا مستمدة من المجتمع المدني. تم انتخاب 217 عضوا في الجمعية التأسيسية التي كانت الموافقة عليها شبه وطنية.

أعطت الجمعية الوطنية التأسيسية (NCA) في انتخابات 23 أكتوبر 2011 المجتمع المدني فرصة للتعبئة بطريقة غير مسبوقة والقيام بدورها في هذا المجال. وكذا الحصول على التمويل مع مساعدة الخبراء الدوليين للجمعيات التقليدية مثل LTDH و ATFD والجديدة مثل Doustourna، ATIDE أو المنتدى الاجتماعي والاقتصادي التونسي (Belhassen 2009, p.5)

بعد أن قدمت الجمعية الوطنية التأسيسية NCA مشروعها الأول إلى الجمهور في أغسطس 2012. بعد نشر المسودة الثانية، أطلقت حملة التوعية لمدة شهرين والتي شملت الاجتماعات العامة في الدوائر الانتخابية لممثليها ، وجلسات الاستماع مع مجموعات المصالح، والبث التلفزيوني لمعظم مناقشات الجمعية. دعم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي الحوار في عامي 2012 و2013 بين أعضاء الجمعية التأسيسية والمواطنين والمجتمع المدني في جميع المحافظات الأربع والعشرين من تونس؛ قدم فيها ما لا يقل عن 6000 مواطن، و 300 منظمة من منظمات المجتمع المدني، و320 من ممثلي الجامعات مداخلات مباشرة لأعضاء الجمعية التأسيسية . وبالتالي باتت عملية صياغة الدستور تشير إلى إعادة هيكلة سياسية للنظام التونسي. (Baker 2015, p.13)

أما الإدماج الرسمي للمجتمع المدني في عملية صياغة الدستور، فكان بفضل إنشاء عبد الكافي وفريقه آليات جديدة لإدراج المجتمع المدني في عملية صياغة الدستور، بما في ذلك ورش العمل، والاجتماعات العامة أو "الحوارات الوطنية"، وتلقي مسودات الدستور التي أعدتها منظمات المجتمع المدني.

كان دور المجتمع المدني من خلال التأثير في أعمال الجمعية الوطنية التأسيسية مرده أن العديد من أعضاء الجمعية أنفسهم كانوا يقومون بأدوار مهمة في المجتمع المدني. العديد من المنتخبين كانوا أعضاء الأحزاب العلمانية ومدافعين نشطين عن الحقوق المدنية وقادة المقاومة المدنية في عهد بن علي، كما أن أعضاء المجلس الوطني الإسلامي كانوا يتمتعون بخلفية من المقاومة المدنية ضد النظام السابق في كفاحهم من أجل الحريات الدينية.

وخير مثال على ذلك منصف المرزوقي (أحد رؤساء الهيئات الانتخابية خلال الفترة الانتقالية)، الذي كان لديه مهنة طويلة من نشاط حقوق الإنسان ضد نظام بن علي و أسس كلا من اللجنة الوطنية للدفاع عن سجناء الرأي والمجلس الوطني للحريات (CNLT)؛ رئيس الوزراء الانتقالي حمادي جبالي الذي كان صحفي وناشط قبل الثورة؛ ومصطفى بن جعفر الرئيس السابق لNCA، الذي أسس في وقت سابق من الفرقة التونسية لحقوق الإنسان (LTDH)(Baker 2015, p.13)

3/ دور المجتمع المدني التونسي في إرساء الديمقراطية والتحديات التي تواجهه:

1/3/ دور المجتمع المدني التونسي في إرساء الديمقراطية

يعتبر المجتمع المدني من أهم وأبرز العوامل التي عززت تقدم الدمقرطة وإرساءها في تونس. من خلال طريقتين حاسمتين:

أولاهما، من خلال وظيفة المراقبة بتتبع أداء النظام: وهو ما ظهر جليا في أول عملية انتخابية أكتوبر 2014. لقد لعبت منظمات المجتمع المدني دورًا مهمًا وفقًا للأكاديميين والسياسيين والطلبة والمواطنين التونسيين. يقول عضو لجنة الحقيقة والكرامة التي شكلت حديثا في البلاد (TDC) زهير مخلوف أن منظمات المجتمع المدني التونسية تعد واحدة من أربع آليات مراقبة إيجابية عملت على ضمان أن تكون انتخابات البلد شفافة وديمقراطية مقارنة بعهد زين العابدين بن علي خاصة بمشاركة أعضاء المجتمع المدني بالكامل في اقتراح الأحكام الدستورية ذات الصلة بانتخابات حرة ونزيهة. وبالتالي فقد لعبت ثلاثة أدوار رئيسية في تونس: تثقيف المواطنين ورفع الوعي، تشجيع المواطنين على التصويت ومراقبة الانتخابات. وكان هناك تحليل نقدي للدستور من قبل جماعات المجتمع المدني قبل اعتمادها (Chabkoun 2015, p.5-6).

كما كانت عملية كتابة الدستور الفعلية أكثر شرعية وشمولية في تونس حيث تم انتخاب جمعية تأسيسية لصياغة دستور جديد بشكل مباشر. ويشرف عليها ما أطلق عليه بشكل غير رسمي لجنة "بن عاشور"، وهي مجموعة تتألف من ممثلين عن مجموعة واسعة من فئات المجتمع المدني، بما في ذلك المعينين من الحكومة الانتقالية والنقابات العمالية والأحزاب السياسية عبر الطيف السياسي وممثلي الشباب وعائلات ضحايا أجهزة أمن الدولة.

ثانيا، عن طريق تسيير الحوار والتوفيق عبر الانقسامات السياسية داخل المؤسسات السياسية الرسمية في حالة وصولها طريق مسدود بالإضافة إلى الجمعيات الراسخة.

لعبت منظمات المجتمع المدني دورا حاسما في الحفاظ على ثقافة الحوار بين الفواعل السياسية المتنوعة في تونس عندما تصل قنوات السياسة العادية إلى العجز ومفترق الطرق. وهو ما يظهر جليا في دور النقابة الوطنية الفيدرالية (UGTT) حيث عقدت عدة مؤتمرات تجمع بين عشرات الأحزاب السياسية والجمعيات للعمل على القضايا الصعبة وسد الفجوات وتقديم التنازلات(Bellin 2013, p.5-6) ، لعبت اللجنة الرباعية للحوار الوطني المكونة من نقابة عمالية، ورابطة أرباب العمل، ونقابة المحامين، والرابطة التونسية لحقوق الإنسان، دوراً حاسماً في التوسط لحل وسط بين الحكومة والمعارضة عندما كانت عملية صياغة الدستور على حافة الانهيار. واعتبرت تصرفات منظمات المجتمع المدني هذه حاسمة لنجاح الدمقرطة التونسية التي مكنها من الحصول على جائزة نوبل للسلام في عام 2015. وتشكيل حكومة تكنوقراطية جديدة، والتوسط بين الأطراف المتصارعة، مما يؤدي إلى دستور ديمقراطي ليبرالي قوي (Guerrero 2016,p.16)

2/3/ التحديات التي تواجه للمجتمع المدني التونسي:

على الرغم من الدور الفعال الذي لعبه المجتمع المدني التونسي ، والذي مارس جزء منه النضال السياسي في رمن زين العابدين بن علي ، ورافق الثورة التونسية وشكل جزءا فاعلا في المرحلة الانتقالية وفي صياغة الدستور التونسي ، إلا أن هناك مجموعة من العقبات والتحديات التي لا تزال تواجه هذا المجتمع ، ويمكن أن نرصد هذه التحديات فيما يلي :

-تباطؤ عملية التغيير: خاب أمل الثوريون من وتيرة التغيير التدريجية وانتقاد أولئك الذين يحملونهم. إذ سادت ظاهرة انشقاق المسؤولين عن مهامهم كما أصبحت الانقسامات السابقة موجودة. واتساع الفجوة بين المناطق الداخلية الريفية والحضرية والجمعيات الدينية العلمانية

-تفاقم الوضع الاقتصادي، ترتفع معدلات البطالة اذ قدر عدد العاطلين عن العمل الذي أصبح يقدر بأكثر من800000 و18 في المئة من السكان النشطين (Baker 2015, p.13) واحتمال تصاعد في الصراع المجالي ، ارتفاع مستوى المركزية وظهور الصراع بين المناطق بسبب الانتقال البطيء في نقل السلطات إلى المناطق في ظل الأنظمة السابقة ، المنافسة للحصول على الموارد من الحكومة المركزية آخذ في الازدياد ، وتزايد احتمالات المواجهات العنيفة. بتصاعد الاحتجاجات والصراع بين العمال وأصحاب العمل والحكومة والنقابات. إلى جانب التوترات السياسية، وانخفاض الاستثمار، وانخفاض قطاع السياحة وعجز الموازنة العامة.

-انشقاقات تونس التي أخفاها الإجماع الذي تم إنشاؤه في وقت الثورة التي يجري استغلالها من طرف المجموعات الاستئثارية التي تتبنى أجندة خاصة بها من أجل مستقبل تونس. كالانقسام بين السلفيين والإسلاميين والعلمانيين ضمن برنامج الإصلاح الاجتماعي والاقتصادي. وكذا المواجهة بين العلمانيين والإسلاميين تتأرجح الانقسامات السياسية. والمنافسة الأيديولوجية بين الجماعات العلمانية والدينية لاستقطاب الأحزاب السياسية ، مما يجعل إصلاح السياسة أمرا صعب الاستقطاب خاصة في مجال الحقوق الاجتماعية وحقوق الإنسان وحقوق المرأة.

- الإصلاح المؤسسي، ودور القضاء، والعدالة الانتقالية والمصالحة. هم الأكثر عرضة للخطر في خضم تحول النظام. وكذلك السمة المدنية للدولة، وتهدد مؤسسة الشرطة من خلال التفاصيل التي تم الكشف عنها حديثا من فسادها وسوء المعاملة ما خلق فجوة ثقة بين منظمات المجتمع المدني والمواطنين من جهة ووزارة الداخلية

من جهة أخرى. خاصة في ظل المحاولات المطولة لتحويل النظام القضائي ونظام السجون، لإنشاء نظام قضائي مستقل وكذلك لتعزيز الهياكل الديمقراطية وسيادة القانون.

-تأثير المجريات الدولية على سعي تونس لتحقيق السلام إذ أن انتقال التأثير الدولي لعدوى الصراع يهدد عملية الانتقال وجهود المجتمع المدني. إذ أن تدفق اللاجئين من ليبيا يفاقم تهديدات أمن الحدود الحالية. والهجرة من الدول المجاورة المتضررة من النزاع وهجرة الشباب التونسي إلى أوروبا يهدد التوازن غير المستقر لدولة تمر بمرحلة انتقالية. كما أن زيادة الاعتماد على المساعدات التي يسعى من خلالها بنك التنمية الأفريقي والبنك الدولي وجامعة الدول العربية للتخفيف من وطأة الأزمة المالية يخلق المخاوف بشأن أجندات متباينة من المانحين يحد من استقلال وسيادة تونس(Dean 2013,p. 16-17) .

-التمويل الخارجي للحركات المدنية والسياسية: إذ تظهر صراحة مع مذكرات التفاهم الثنائية (MOU)، أو سرا من خلال التبرعات، تشوه ديناميات السلطة القائمة بين الدولة والمجتمع والمواطنة. إذ أن هذا الموضوع يتخلله تحديات انتقالية بشكل خاص ضمن نقطتين أساسيتين هما علاقة المجتمع المدني الجديد ودور الدين، وكذا علاقته بدور الاقتصاد (Dean 2013,p. 17- 20)

-التحديات التي تواجه المجتمع المدني في الوقت الحاضر المجتمع المدني التونسي هو وليد وانتقالي مع انخفاض القدرات والموارد المحدودة (باستثناء المنظمات الإسلامية). وضعف التنسيق في الأهداف بين فئاتها ما يخلق تصادم الأهداف والتنافس حول كسب الموارد المالية من المانحين الدوليين وهذا يؤثر على فعاليتها **(Wohlfeld, 2014, p14- 15)** .

-خاتمة:

تعد تجربة التحول الديموقراطي تجربة فريدة من نوعها، خاصة وأن تحليلها من خلال مقاربات غربية يجعلنا نقع في مغالطات كبيرة، فالثورة التونسية لم تقدها نخبة برجوازية منبثقة عن تحولات اقتصادية أثرت في بنية المجتمع، وإنما هي تجربة أطلقت شرارتها الفئات المهمشة من الناحية المجالية والمجتمعية. كان للثورة التونسية تأثير على المجتمع المدني على مستويين فمن جهة ساهم هذا المجتمع في تأطير الثورة ووضعها في مسارها الصحيح وذلك ناتج عن الخبرة التي راكمها طيلة سنوات النضال ضد نظام بن علي، و تأثر بشكل إيجابي بهذه الثورة من حيث زيادة عدد منظمات المجتمع المدني وتواجدها وتأثيرها في الساحة السياسة من جهة أخرى.

إن تفعيل دور المجتمع المدني التونسي يحتاج إلى إعادة بنائه لأن ظهور العديد من الجمعيات بالقدر الهائل الذي شهدته تونس، يؤدي إلى سلبيات أكثر من الإيجابيات خاصة أنها في كثير من الأحيان يؤدي إلى تضارب الأهداف والأقاليم حول أولوية تحقيق الأهداف المسطرة لكل جمعية. خاصة في ظل شح الموارد المالية وتسابق جمعيات المجتمع المدني لاستقطاب التمويل الأجنبي، كما أن المجتمع المدني التونسي يجب أن يضطلع بدور أساسي في التوفيق بين الرؤى المختلفة لإحداث توافق بين بين القيم الإسلامية والتراث الثقافي الليبرالي لتحقيق التوافق والتجانس بين أفراد وفئات المجتمع.، وهو أمر لا يستقيم دون تحقيق إستقلالية عن جميع الأطراف سواء الداخلية (الأحزاب ، السلطة السياسية) أو الأطراف الخارجية التي عادة ما تحاول بسط نفوذها واجندتها من خلال تمويل منظمات المجتمع المدني.

قائمة المصادر والمراجع

باللغة العربية:

أ. الكتب :

1. أبو حلاو. كريم . (1999) ، إعادة الاعتبار لمفهوم المجتمع المدني، *عالم الفكر*، د ب، ع3.
2. بشارة .عزمي.(2012) ، الثورة التونسية المجيدة: بنية ثورة وصيرورتها من خلال يومياتها، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، ط1بيروت.
3. البكوري .محمد. ، المجتمع المدني والديمقراطية ...قراءة في بعض أسس التلازم، دار ناشري للنشر الإلكتروني، 12 مارس2016، لوحظ يوم: 2018/3/14 متاح على الموقع:
4. -حسنين .أ.(2004) ، التحول الديمقراطي في دول المغرب العربي، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية، القاهرة.
5. دايمون . لاري. (1995) ، الثورة الديمقراطية ، ترجمة: سمية عبود، دار الساقي، بيروت،1995.
6. سعد الدين .إبراهيم. (1995)، المجتمع المدني والتحول الديمقراطي، مركز ابن خلدون لدراسات الانمائية، القاهرة، 1995، ط1.
7. السيد .مصطفى كمال (2004) ، المجتمع المدني في الوطن العربي: معالم التغير منذ حرب الخليج، مركز الدراسات والمعلومات القانونية لحقوق الإنسان، القاهرة.
8. صبحي .أحمد. (2018) ، مستقبل المجتمع المدني في الوطن العربي، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ، ط1.
9. الكواري.علي خليفة. (2002) ، الخليج العربي والديمقراطية نحو رؤية مستقبلية لتعزيز مساعي الديمقراطية، مركز الدراسات الوحدة العربية، بيروت.
10. مباركية .منير (2016) ، المجتمع المدني والديمقراطية، منشورات الوطن اليوم، سطيف.
11. مجموعة مؤلفين (2005)، تونس عبر التاريخ، مركز الدراسات والبحوث الاقتصادية والاجتماعية، تونس، ج3، ط1.
12. مجموعة مؤلفين (2012)، ثورة تونس الأسباب والسياقات والتحديات، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، بيروت.
13. المديني .توفيق. (2014) ، تونس الثورة المغدورة وبناء الدولة الديمقراطية، الطوباوية الأصولية في السلطة، الدار العربية للعلوم ناشرون، تونس،
14. المنصور, بلقيس .أحمد (2004) ، الأحزاب السياسية والتحول الديمقراطي، دراسة تطبيقية على اليمن، مكتبة مدبولي للنشر، اليمن.
15. ميتكس. هدى , (1999)، الاتجاهات المعاصرة في دراسة النظم السياسية في دول العالم الثالث، اللجنة العلمية والإدارية العامة، القاهرة.
16. النبراوي أسامة وآخرون،(2009) تقرير المجتمع المدني والتحول الديمقراطي في الوطن العربي، القاهرة: مركز ابن خلدون للدراسات الانمائية، القاهرة، 2009.
17. هلال علي الدين و آخرون (2006)، النظم السياسية العربية: قضايا الاستمرار والتغيير، مركز دراسات الوحدة العربية ط1. ، بيروت، 2006،

ب. الدوريات:

1. بلعيور الطاهر (2006) ، المجتمع المدني كبديل سياسي في الوطن العربي، *مجلة العلوم السياسية والإنسانية* ، العدد العاشر.

2. زياني ،صالح، (2007) ، تشكل المجتمع المدني وآفاق الحركة الجمعوية في الجزائر، مجلة العلوم الاجتماعية والانسانية، العدد 17(8).

3. العيدي .صونية (2008)، المجتمع المدني ...المواطنة والديمقراطية جدلية المفهوم والممارسة، *مجلة كلية الآداب والعلوم الانسانية والاجتماعية*، العدد 3/2،.

4. القلعي. أحمد(2017)، تونس الانتقال الديمقراطي العسير: المجتمع المدني التونسي، فاعل أساسي قبل الثورة وبعدها، تقديم: مسعود الرمضاني، مركز القاهرة لدراسات حقوق الانسان، سلسلة قضايا الاصلاح(36)، تونس.

5. محمود عباس.فاضل ، (2013) ، دور منظمات المجتمع المدني في تعزيز البناء الديمقراطي في العراق، *مجلة الأستاذ*، 2013، العدد 203.

جـ الملتقيات :

1.عمر موسى .عز الدين. (2011) ، منظمات المجتمع المدني بين النشأة والتطور، مداخلة مقدمة في ملتقى بعنوان "منظمات المجتمع المدني ودورها في تحقيق الأمن العربي الشامل" ،المغرب يومي، القنيطرة.

الأطروحات :

1. كربيش.نبيل ، (2008) ، دوافع ومعيقات التحول الديمقراطي في الطرق وأبعاده الداخلية والخارجية، أطروحة دكتوراه، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة باتنة.

د. مواقع الإنترنت :

1. إبراهيم .سعد الدين. (2001) ، المجتمع المدني والمؤسسة الدينية في العالم العربي، مجلة *الحياة اللندنية*، د ب، ع13983، 27 مارس 2001

http://bit.ly/32W7jyR

2. بن ناصر .بوطيب. ، المجتمع المدني وتعزيز التحول الديمقراطي، *مجلة الديمقراطية*، ص1-4 متاح على الموقع:

http://bit.ly/2TEsYHC

3. الحداد ,صلاح. ، الطريق إلى الديمقراطية تجمع الألمان والإسبان فهل نسيج الليبيون؟ دراسة تحليلية مقارنة، لوحظ يوم: 20-6-2017، متاح على الموقع:

http://bit.ly/2TI0hJL

4. السنوسي .منير، البيئة القانونية لمؤسسات المجتمع المدني في تونس، الواقع والآفاق، لوحظ يوم: 24-3-2017 متاح على الموقع :

http://bit.ly/38uiMa3

5. عياش .عائشة.، الاسلام السياسي والتحول الديمقراطي في تونس: قراءة في تجربة حركة النهضة في الحكم، *المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية الاقتصادية والسياسية*، 14-9-2016، لوحظ يوم: 20-6-2017، متاح على الموقع:

http://bit.ly/2IuqiqE

6. ولد ابراهيم،.محمد السالك، المجتمع المدني والديمقراطية في العالم العربي: تأملات وأفكار للنقاش، المركز المغاربي للدراسات الاستراتيجية، 18 أفريل 2013، لوحظ يوم: 2018/3/14 متاح على الموقع:

http://bit.ly/3cEmjFW

باللغة الأجنبية:

Books

1. Deane. Shelley.(2013), Transforming Tunisia:The Role of Civil Society in Tunisia's Transition, International Alert, London,.

Periodicals

1. Belhassen . Souhayr.(2009), The civil society in the transition, Interview with UNDP.
2. Bellin. Eva.(2013), Drivers of Democracy: Lessons from Tunisia, Middle East Briefs, No. 75.
3. Boose Jason William.(2012) Democratization and Civil Society: Libya, Tunisia and the Arab Spring, International Journal of Social Science and Humanity, Vol 2, No 4.
4. Cantarell . Rosalía Guerrero.(2016), The Sword or the Pen?The Roles of the Militar and Civil Society in Arab Spring Democratization, Uppsala Universitet Eric Franklin.
5. Malak . Chabkoun.(2015), Foreign Funding to Tunisian CSOs Can Harm Social Capital, Al Jazeera Center for Studies.

Thisis

1. Baker Veronica.(2005), "The Role of Civil Society in the Tunisian Democratic Transition", A thesis submitted to the faculty of The University of Colorado at Boulder in consideration for graduation with honors in the International Affairs Program.

Working Papers

1. Leigh. Ian. (2004), Civil society, Democracy and the law, Geneva Center For The Democratic control Of Armed Forces (DCAF), WORKING PAPER – NO. 130, Geneva-
2. Schäfer. Isabel (2015), The Tunisian Transition Torn Between Democratic Consolidationand Neo-Conservatism in an Insecure Regional Context, IEMed. European Institute of the Mediterranean.
3. Wohlfeld. Monika. (2014), Civil Society and Democratisation in Societies in Transition, Mediterranean Academy of Diplomatic Studies (MEDAC), Malta.

Web sites

1. Dewa . Benedict. ,what is the Relationship between Democracy and Civil Society in Developing Nations ?, observed: 22-7-2017, available on:
http://bit.ly/2wz4RSL
2. Forbrig Joerg. 2013), The nexus between civil society and democracy- Suggesting a Critical Approach-, Kakanien revisited .11/3/2003, p1. available on:
http://bit.ly/2IsQDp8
3. Wnuk-Lipinski. Edmund, Civil Society and Democratization, Oxford Handbook of Political Behavior, Augest2007.available on:
http://bit.ly/337GSqd